والمناورة . الا ان ذلك لا يعني ان الدولة كانت طليقة اليدين في افعالها واقوالها ويمكن التساؤل ما اذا لم تكن حبيسة الايديولوجية الصهيونية التي مهدت لوجودها . وكما رأينا كان عليها ايجاد شكل من التوافق بين المنتمين الى المنظمة الصهيونية وبين عامة اليهود المؤيدين لاسرائيل . لا يعني ذلك ان ثمة تناقضا في نظرنا بين العضوية الصهيونية والتأييد اليهودي لاسرائيل . ولكن في هذه المرحلة الانتقالية الدقيقة ، كان على القوى المنظمة ان تتصارع من اجل السلطة حتى وان كان من الممكن التنبؤ بأن الدولة كانت الاوفر حظا في هذه المنافسة اللامتكافئة .

لقد بدأت معالم التحرك في الاجتماع الشهير للمجلس الصهيوني العام في اب ــ ايلول ١٩٤٨ عندما حاولت الحكومة الاسرائيلية عدم تطبيق الفصل بين السلطات . ولكن يبدو انها فشلت في هذه المحاولة امام اصرار الصهيونيين الاميركيين العموميين (وخاصة **ابا هيلل سلفر وعمانوئيل نيومان**) . فاعترفت الحكومة الاسرائيلية ان هناك فرقا في الوظيفة بين المنظمة الصهيونية العالمية والدولة رغم ان بن غوريون ادعى بعدئذ ان اكثرية المجلس أفشلت محاولة بعض الزعماء الصهيونيين الاميركيين للفصل بين الدولة اليهودية والشعب اليهودي(٣٣).

ولكن كان بيد الحكومة الاسرائيلية ان تتجاهل مطاليب المنظمة الصهيونية لمنحها « وضعا قانونيا خاصا » (بشكل اجراء تشريعي في الكنيست و « ميثاق » بين المنظمة كممثلة ليهود الخارج ودولة اسرائيل) الى ان تنجلي الامور في الخارج . وكانت هذه الامور تسير كما رأينا (وعلى الاخص في الولايات المتحدة) في اتجاه منح التأييد لاسرائيل دون الانتماء بالضرورة الى المنظمة الصهيونية . فوجدت الحكومة الاسرائيلية ان باستطاعتها الاعتماد على سخاء يهود العالم دون اعطاء المنظمة الصهيونية الوضع القانوني الخاص الذي كانت تطلبه بحجة اتمام مهمتها على اكمل وجه ، لا بل وجدت الحكومة الاسرائيلية ان عليها تلطيف حدة الشعارات التي تتضمنها الايديولوجية الصهيونية خوفا من اثارة حفيظة الارضية اليهودية العريضة (وعلى الاخص وعلى سبيل المثال « اللجنة اليهودية الاميركية »(٣٤). « فقد طالبت اللجنة بضمانات رسمية وحصلت عليها بالفعل بأن اسرائيل مهما فعلت لحماية الحقوق اليهودية في الخارج عن طريق الوسائل المتاحة لها كدولة ذات سيادة ، لا تفعل ذلك كسلطة شرعية باسم الدياسبورا ، وبأن منحها الوكالة اليهودية او المنظمة الصهيونية وضعا قانونيا خاصا لممارسة اعمالها في اسرائيل ، لا يمكن ان يعني في مطلق الاحوال اعترافا بهذه المؤسسة كالممثلة الشرعية للشعب اليهودي او ليهود الدياسبورا بصفتهم وحدة متكاملة ذات ارادة مستقلة . وبالمناسبة ، ان هذه الضمانات (التي اعطتها اسرائيل للجنة اليهودية الاميركية) انكرت للوكالة اليهودية وضعا قانونيا كانت تتمتع به برضى عام (وان كان ضمنيا في بعض الاحيان) في ظل الانتداب على فلسطين »(٣٥).

هذا وقد وجه بن غوريون دعوة الى جاكوب بلاوشتاين رئيس اللجنة اليهودية الاميركية لزيارة اسرائيل في نيسان ١٩٤٩ تبنى فيها بن غوريون بشكل علني مطاليب بلاوشتاين الايديولوجية (أي عمليا « اللفظية ») مقابل تأييد اليهود الاميركيين التام لاسرائيل . ان الدلالة في هذه الدعوة لزيارة اسرائيل تكمن في انه لم تقابلها دعوة مماثلة موجهة لزعماء المنظمات الصهيونية الاميركية . كما ان بن غوريون قام بجولة في الولايات المتحدة عام ١٩٥١ واجتمع بزعماء الجمعيات اليهودية ولكنه حرص بدقة على ألا يلفظ كلمة « صهيونية » في جميع لقاءاته(٣٦)؛ بل رفض دعوة لحضور مأدبة عشاء صهيونية(٣٧).

ولكن رغم خطورة قبول بن غوريون (ولو « اللفظي ») بالتخلي عن شعارات الايديولوجية الصهيونية التقليدية ، فقد وقعت سلسلة اخرى من الاحداث ادت الى استقالة زعيمين بارزين في « منظمة امريكا الصهيونية »(٣٨) (وهي كبرى المنظمات الصهيونية في امريكا وتنتمي الى الصهيونيين العموميين) سلف ذكرهما : ابا هيلل سلفر وعمانوئيل نيومان(٣٩). ان المسألة التي ادت الى استقالة سلفر رئيس المكتب الاميركي للوكالة اليهودية ونيومان رئيس م. ا. ص عن منصبهما في اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية ، كانت تتعلق بالاشراف على الاجهزة المالية في امريكا . ويبدو واضحا مما سبق ان الحكومة الاسرائيلية كان يهمها